A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WIPO/ACE/16/INF/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 24 يناير 2024

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السادسة عشرة
جنيف، من 31 يناير إلى 2 فبراير 2024

قائمة بالوثائق التحضيرية

من إعداد الأمانة

رمز الوثيقة	موضوع الوثيقة
WIPO/ACE/16/INF/1 Prov.	قائمة بالمشاركين
WIPO/ACE/16/INF/2 Prov.	قائمة بالوثائق التحضيرية
WIPO/ACE/16/INF/3	الجدول الزمني المقترح
WIPO/ACE/16/1 Prov. 2	مشروع جدول الأعمال
WIPO/ACE/16/2	أحدث أنشطة الويبو في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية *وثيقة من إعداد الأمانة*
WIPO/ACE/16/3 Rev.	قبول منظمات غير حكومية بصفة مراقب مؤقت

WIPO/ACE/16/4

الممارسات الحالية في مجال التدوين الجمركي: تقرير عن نتائج الدراسة الاستقصائية
وثيقة من إعداد الأمانة

ملخص: تعرض هذه الوثيقة نتائج دراسة استقصائية أجرتها الويبو بشأن أنظمة التدوين الجمركي لحقوق الملكية الفكرية في 19 دولة عضواً في الويبو بهدف التمهيد لوضع نظام معلومات التدوين الجمركي (CRIS) في إطار نظام الويبو لإدارة الملكية الصناعية (IPAS). وتلخص السمات الرئيسية للأنظمة التي شملتها الدراسة الاستقصائية، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية المؤهلة للتدوين، والوثائق المطلوبة، والمعلومات الأخرى المجمعة في إطار التدوين، فضلاً عن التكلفة والمدة وإجراءات التجديد. وتصف نوع التدوينات السارية وعددها وقابلية التشغيل البيني، عند الاقتضاء، مع نظام التسجيل في مكتب الملكية الفكرية الوطني المعني. وتقدِّم معلومات عن الممارسات الجيدة والصعوبات في تشغيل أنظمة التدوين الجمركي.

WIPO/ACE/16/5

معالجة التعدي على الملكية الفكرية خارج شبكة الإنترنت
مساهمتان أعدتهما جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة

إعادة تدوير السلع المقلدة المضبوطة في جنوب أفريقيا
مساهمة من إعداد السيدة أماندا لوثيرينجن، مديرة أولى، قسم التجارة والصناعة، حق المؤلف وإنفاذ الملكية الفكرية، لجنة الشركات والملكية الفكرية، وزارة التجارة والصناعة (CIPC)، بريتوريا، جنوب أفريقيا

ملخص: تركز هذه المساهمة على طريقة فعالة من حيث التكلفة وصديقة للبيئة للتعامل مع السلع المقلدة المضبوطة المحكوم بإتلافها، مما يؤدي إلى استحداث فرص عمل جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وخرجت هذه الفكرة إلى النور عندما أدركت لجنة الشركات والملكية الفكرية (CIPC) كون الطرق الحالية المستخدمة في إتلاف السلع المقلدة مكلفة، وتُلحق بالبيئة أضراراً بالغة وأنها ليست مستدامة على المدى الطويل. ويصدُق هذا الأمر عند التعامل مع كميات كبيرة من الملابس والأحذية المضبوطة في أسواق جنوب أفريقيا. وتنظم اللجنة برنامجاً تجريبياً لإعادة تدوير السلع المقلدة المضبوطة وإعادة تدويرها عوضاً عن إتلافها. ويجري تفكيك عناصر هذه السلع واستخدامها في صنع ملابس جديدة تمامًا، مثل لعب الأطفال أو لعب للحيوانات الأليفة، فضلاً عن الأدوات التي تستخدم في الجلسات العلاجية. وكلها من البنود التي يعاد تشكيلها دون أثر للعلامة التجارية المقلدة. وإمعاناً في إخفاء منشأ العناصر الجديدة، يقوم فنانون محليون بطلاء بعضها.

شراكة TICK BOX بين القطاعين العام والخاص لصناعة التخزين الذاتي في المملكة المتحدة
مساهمة من إعداد السيد أونيديس ستاغماير، كبير مستشاري السياسات، التوعية بالإنفاذ وإشراك أصحاب المصلحة، مكتب الملكية الفكرية، نيوبورت، المملكة المتحدة

ملخص: تُقَدِّم المساهمة نظرة ثاقبة على مشروع التخزين الذاتي، الذي يمثل شراكة بين حكومة المملكة المتحدة (المملكة المتحدة) ووكالات إنفاذ القانون، وصناعة التخزين الذاتي في المملكة المتحدة وشركاء آخرين بُغيَة ردع المجرمين عن استخدام مرافق التخزين الذاتي. فمع نمو صناعة التخزين الذاتي، يتزايد تهديد المجرمين نتيجة استخدامهم لمرافق التخزين هذه من أجل تخزين سلعهم المُقَلَّدة وغير القانونية. وتهدف هذه المساهمة أيضًا إلى تقديم لمحة عامة عن كيفية عمل مشروع الشراكة هذا على أرض الواقع والتعريف بالنتائج التي حققها حتى الآن.

WIPO/ACE/16/6

التحديات والحلول التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية
مساهمات من إعداد فرنسا، منظمة مكافحة النسخ في التصميم (ACID) والدكتور محمد حجازي

مبادرات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها في فرنسا
مساهمة من إعداد السيدة ستيفاني ليجواي، منسقة اللجنة الوطنية لمكافحة التقليد (CNAC)، بالمعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI)، كوريفوا، فرنسا

ملخص: تصف هذه المساهمة آلية فرنسا لمكافحة التقليد، التي أُنشِأَت في 2022 من أجل فهم التقليد وقياس حجمه وتأثيره على الاقتصاد في فرنسا بشكلٍ أفضل، حتى يمكن نشر الموارد والاستراتيجيات المناسبة لمكافحته في فرنسا. وفي إطار هذه الآلية، أجرى الاتحاد الفرنسي للشركات الصغيرة والمتوسطة (CPME) دراسة استقصائية على الشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم مدى حمايتها لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بها وإنفاذها لها، إلا أن نتائج الاستقصاء كشفت عن وجود نقصٍ حاد في الوعي لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة بمسائل الملكية الفكرية (IP) والتقليد. كما تشير نتائج الاستقصاء إلى أن الخوف من الحصول بالكاد على تعويضٍ ضئيل، يمنع العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من التقليد من إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها. وتدرك آلية فرنسا لمكافحة التقليد الحاجة إلى تغيير المفهوم الأساسي عن التقليد، حيث تعتقد العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة أن وقوعها ضحية للتقليد سيضر بصورتها وسمعتها. من ثم، ستسعى آلية فرنسا لمكافحة التقليد إلى تغيير هذا المفهوم وتفنيد هذا الاعتقاد.

إنفاذ الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصاميم في المملكة المتحدة - التحديات والحلول
مساهمة من إعداد السيد نيك كونوبياس، كبير المستشارين القانونيين، مكافحة النسخ في التصميم (أسيد -ACID)، لندن، المملكة المتحدة

ملخص: يشكل اقتصاد التصاميم في المملكة المتحدة قصة نجاح عالمية، لكونه واحدًا من أسرع القطاعات نموًا، حيث يساهم بنسبة 4.9 في المئة من إجمالي القيمة المضافة في المملكة المتحدة (GVA) (الذي يصل إلى ما يقرب من 100 مليار جنيه إسترليني)، ويوظف 1.97 مليون شخص يعملون في مجال التصاميم أو يمتلكون مهاراتٍ في التصاميم. وفي المجمل، يعد اقتصاد المملكة المتحدة سادس أكبر اقتصاد في العالم من حيث إجمالي الناتج المحلي الاسمي (GDP)، وعاشر أكبر اقتصاد من حيث القوة الشرائية[1]. ومن التصاميم الأيقونية إلى التصاميم اليومية، يُغَيِّر اقتصاد التصاميم في المملكة المتحدة حياة الناس من خلال ما يوفره من حلول.

مع ذلك، هناك تفاوت بين حماية حق المؤلف وحقوق التصاميم غير المُسَجَّلة على الصعيدين الوطني والعالمي. وفي حين ينعم الاتحاد الأوروبي بنقلة نوعية في حماية حق المؤلف، لا تزال المملكة المتحدة تقف في وضع حرج بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي[2]. رغم ذلك، تؤكد المملكة المتحدة أن لديها واحدًا من أفضل أنظمة الملكية الفكرية في العالم، لكن التقاضي رفاهية لا يتمتع بها سوى القلة. فبالنسبة لغالبية مُصَمِّمي الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة، يقترن إنفاذ الملكية الفكرية بالتكلفة الباهظة والوقت الطويل، ناهيك عن التعديات الصارخة والمتعمدة التي نجم عنها إجهاد جماعي لا يُحصى. لذلك، تسلط هذه المساهمة الضوء على التحديات التي يواجهها مُصَمِّمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم في المملكة المتحدة ودور منظمة مكافحة النسخ في التصميم (أسيد) في الدفاع عن حقوق التصميم على الصعيدين الوطني والدولي.

إنفاذ الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة - نظرة عامة على التحديات والحلول
مساهمة من إعداد الدكتور محمد حجازي، كبير مستشاري القانون والسياسات العامة، غرفة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، مصر

ملخص: تتناول هذه المساهمة أهمية الملكية الفكرية في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن العقبات التي تواجهها الشركات المذكورة كلما انخرطت في مسعاها للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها. تتألف الملكية الفكرية من الأصول غير الملموسة الناتجة عن الإبداع البشري، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، الاختراعات والعلامات التجارية وحق المؤلف. وتتمتع حقوق الملكية الفكرية بإمكانات تجعلها بمثابة مصدرٍ هامٍ للإيرادات، فهي وسيلة لاكتساب ميزة تنافسية، وإرساء هوية تجارية مميزة، وتيسير دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق. مع ذلك، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة، في كثيرٍ من الأحيان، عقبات مختلفة عندما يتعلق الأمر بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها مقارنة بالمؤسسات الكبرى، مما يؤثر سلبًا على قدرتها على استخدام حقوق الملكية الفكرية هذه لصالحها. وتشمل هذه العقبات قيودًا على الموارد والتمويل، وعدم كفاية الوعي والخبرة، ناهيك عن المهمة الشاقة المتمثلة في جمع الأدلة التجريبية. من ثم، تقترح ورقة المساهمة عدة استراتيجيات لمعالجة هذه الصعوبات، بما فيها الدخول في شراكات مع شركات أخرى أو خبراء آخرين في الملكية الفكرية، وطلب الدعم من الهيئات الحكومية ومنظمات الملكية الفكرية، وتوظيف عمليات بديلة لتسوية المنازعات. وتشير نتائج التدخل إلى وجوب اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة تدابير فعالة واستباقية من أجل حماية أصول الملكية الفكرية الخاصة بها والإشراف عليها. بالإضافة إلى ذلك، يُوصى بأن تلتمس الشركات المذكورة المساعدة والتوجيه من طائفة من الجهات صاحبة المصلحة بغية الاستفادة من هذه المساعي.

WIPO/ACE/16/7

سلوك استهلاك النسخ المقرصنة من المصنفات المحمية بحق المؤلف
دراسة من إعداد الدكتور زويمي بيان، أستاذ التسويق، والسيدة حميرة فريد، باحثة مساعدة في كلية نيوكاسل للأعمال، جامعة نورثمبريا، نيوكاسل، المملكة المتحدة

ملخص: الغرض من هذا البحث هو فهم المستهلكين بنحو شامل فيما يتعلق بقرصنة حق المؤلف في إندونيسيا وتايلند. ويحدد فئات المنتجات الأكثر تعرضًا للقرصنة في كلا البلدين. وعلاوة على ذلك، يستكشف سلوك مستهلكي المصنفات المقرصنة وطريقة النفاذ الأكثر شيوعًا إليها ووتيرة استخدامها فيما يتعلق بكل فئة من فئات المنتجات. ويكشف أيضًا عن الدوافع وراء اللجوء إلى المصنفات المقرصنة وجودتها مقارنة بالنسخ الأصلية. ويكشف هذا البحث عن مواقف المستهلكين تجاه المصنفات المقرصنة بشكل عام ويوضح اختلافات المواقف بين مستهلكي المصنفات المقرصنة وغير مستهلكيها. وبالإضافة إلى ذلك، يكشف هذا البحث الأسباب التي تجعل غير مستهلكي المصنفات المقرصنة يختارون عن قصد عدم النفاذ إليها ويحدد العوامل المؤثرة التي تثني المستهلكين عن الحصول على المصنفات المقرصنة عن علم. كما يكشف عن الآثار الهامة، المستنيرة بنتائج هذا البحث.

---

[1] اقتصاد التصاميم الصادر عن المجلس المعني بالتصاميم: https://www.designcouncil.org.uk/our-work/design-economy/.

[2] انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

WIPO/ACE/16/8

سلوكيات المستهلكين وسلوكهم فيما يتعلق بالسلع المقلدة - نتائج الدراسة الاستقصائية من ستة بلدان في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا

مساهمة من إعداد السيد مايك كلوب، باحث سوق مستقل، تويكنهام، المملكة المتحدة

ملخص: توضح هذه المساهمة النتائج الرئيسية التي توصلت إليها دراسة استقصائية حول سلوكيات المستهلكين وسلوكهم فيما يتعلق بالسلع المقلدة في ستة بلدان من رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأجريت الدراسة الاستقصائية الميدانية في أغسطس وسبتمبر 2022، مع عينة تمثيلية مكونة من 1000 مشارك في كل من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند وفييت نام.

وبشكل عام، لاحظنا أن عددا مرتفعا من المستجوَبين عبروا عن مصادفتهم سلعًا مقلدة للبيع وآخرون صادفوا هذه السلع. وقال ما يقارب واحد من كل خمسة مشاركين إنهم اشتروا سلعًا مقلدة في الأشهر الاثني عشر السابقة وهم يعلمون أن البضائع مقلدة. واشترى 51 في المائة آخرين سلعة مقلدة واحدة على الأقل دون أن يكونوا على علم وقت الشراء بما إذا كانت أصلية أم لا. وسألنا عن السلوكيات تجاه السلع المقلدة، وبينما قال الكثيرون في الدراسة الاستقصائية إنهم ضد فكرة السلع المقلدة، بدا أن القليل منهم مهتمون بما يكفي لتغيير سلوكهم الشرائي.

WIPO/ACE/16/9

تجارب وطنية في مجال التوعية بأهمية احترام الملكية الفكرية

مساهمات من إعداد الصين وبيرو والبرتغال وجمهورية مولدوفا

طرق ابتكارية لسرد قصص الملكية الفكرية في الصين

*مساهمة من إعداد السيدة لو شيوهونغ، مديرة إدارة الدعاية، إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية (*CNIPA*)، بيجين، الصين*

ملخص: تركز هذه الوثيقة على الممارسة الاستباقية في إذكاء الوعي العام بالملكية الفكرية في الصين وعلى اعتماد نُهُج ابتكارية لنشر قصص الملكية الفكرية الصينية. وتشمل الوسائل المُحدَّدة المُعتَمَدة تطوير الأسبوع الوطني للتوعية بالملكية الفكرية باعتباره علامة تجارية قوية مُضِخَّة للبلاغات والمؤتمرات الصحفية المتعددة المستويات والعالية التواتر، كما تتضمن أيضًا توسيع نطاق التوعية الإعلامية، وإنتاج أفلام وأشرطة فيديو، وإدراج تعليم الملكية الفكرية في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية. وباستشراف المستقبل، ستواصل الصين سرد قصصها في مجال الملكية الفكرية في هذه الحقبة الإنمائية الجديدة ببذل جهودٍ أكبر واستخدام وسائل أكثر ابتكارًا ونشر محتوىٍ أعلى جودة.

تحفيز الإبداع وإثراء الهوية الثقافية الوطنية في بيرو

مساهمة من إعداد السيد فاوستو فينريش إنريكيز، مدير إدارة حق المؤلف، المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة الحرة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI)، ليما، بيرو

ملخص: تعزيزًا لاحترام حق المؤلف وأهميته، وفي المقام الأول بين أولئك الناشطين في مختلف القطاعات الإبداعية أو المرتبطين بها، وتوفيرًا لمساحة للتواصل وصياغة الهوية الثقافية، تُنظِّم إدارة حق المؤلف بالمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة الحرة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI) مسابقات تبرز، من بين جملة أمور أخرى، الإرث الثقافي الهام للبيروفيين القدماء. تركز المسابقات على القطاعات الإبداعية المختلفة، مثل قطاعات الفنون التطبيقية والفنون السمعية البصرية والفنون البيانية والبصرية. وتُمنح المُشَارَكات الفائزة جوائز مختلفة تشكل حافزًا للمُشَارِكين، الذين ينتمي معظمهم لفئة المواهب الشابة، التي تدرك أهمية حق المؤلف لأنشطتها وتعتمد على نظام الملكية الفكرية (IP) كأداة لتطويرها.

التوعية بأهمية احترام الملكية الفكرية في البرتغال

مساهمة من إعداد السيدة آنا فيليبا إسبينهيرو، محامية، ونقحتها السيدة راكيل كامبوس، محامية، إدارة العلاقات الخارجية، المعهد البرتغالي للملكية الصناعية، لشبونة، البرتغال

ملخص: على مدار السنوات القليلة الماضية، كثَّفت البرتغال إلى حد كبير من الجهود التي تبذلها بهدف التوعية العامة بحقوق الملكية الفكرية مع التنبيه على الأضرار الناجمة عن استهلاك السلع المقلدة والمقرصنة.

وفي عام 2010، تشارك المعهد البرتغالي للملكية الصناعية مع سلطات الإنفاذ البرتغالية الرئيسية لتشكيل فريق مكافحة التقليد، الذي استمد شرعيته من المرسوم رقم 2010/882، بهدف إنشاء هيكل وطني قادر على التنسيق بين السلطات المسؤولة عن مكافحة التقليد وتعزيز التعاون وقابلية التشغيل البيني بين هذه السلطات وبينها وبين القطاع الخاص. وتوسع الفريق ويضم حالياً العديد من الكيانات العامة والخاصة وكيانات المجتمع المدني.

وأعدَّ المعهد الوطني للملكية الصناعية والكيانات التي يتألف منها فريق مكافحة التقليد عدة مشاريع وأنشطة وحملات التوعية تستهدف جيل الشباب والمجتمع المدني، وتسلط الضوء على أهمية الملكية الفكرية ومخاطر السلع المقلدة والمقرصنة.

نشر المعرفة بالملكية الفكرية بين الشباب المولدوفي - دور الوكالة الحكومية المعنية بالملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيد أوجينيو روسو، المدير العام للوكالة الحكومية المعنية بالملكية الفكرية، تشيسيناو، جمهورية مولدوفا

ملخص: تعد الملكية الفكرية أمرًا ضروريًا في عصر التكنولوجيا والابتكار، لأن لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والثقافية لأي بلد. وفي جمهورية مولدوفا، تلعب الوكالة الحكومية المعنية بالملكية الفكرية (يُشار إليها فيما يلي "الوكالة") دورًا حاسمًا في تعزيز ونشر المعرفة بالملكية الفكرية بين الشباب. وتنفذ الوكالة أنشطة مختلفة لإذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية بين الشباب وتثقيف جيل الشباب، مثل الندوات والدروس المواضيعية وحملات التوعية والمسابقات. ومن خلال هذه المبادرات، تقوم الوكالة بتعريف الشباب بالمفاهيم والمبادئ الأساسية للملكية الفكرية وتسلط الضوء على أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال مواصلة هذه الجهود وتعزيزها، يمكن للوكالة أن تساهم في تنمية ثقافة احترام الملكية الفكرية وتثمينها، وبالتالي ضمان مستقبل مزدهر وتنافسي لجمهورية مولدوفا في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

WIPO/ACE/16/10

توطين التعدي على الملكية الفكرية في بيئة الإنترنت: من ويب 2.0 إلى ويب 3.0 والميتافيرس

دراسة من إعداد الدكتورة إليونورا روزاتي، أستاذة قانون الملكية الفكرية، جامعة ستوكهولم، السويد

ملخص: تبحث هذه الدراسة في كيفية توطين التعدي على الملكية الفكرية في سياقات الويب 3.0 والميتافيرس. وتقوم، في خطوة أولى، باستعراض المعايير التي تم وضعها في مختلف الأنظمة القانونية لتحديد مكان ارتكاب تعدٍ مزعوم على الملكية الفكرية في سياقات الويب 2.0 (فيما يتعلق بالقانون المعمول به والاختصاص القضائي). وبناء على هذا التحليل، تسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية: هل يمكن تطبيق المعايير نفسها في سياق حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية التي تتم من خلال وداخل سياقات الويب 3.0 والميتافيرس؟ وهل للتمييز بين الميتافيرس المركزي واللامركزي آثار جوهرية فيما يتعلق بتوطين التعدي على حقوق الملكية الفكرية؟

WIPO/ACE/16/11

الممارسات التي تستخدمها الأسواق الإلكترونية للتعامل مع التجارة في المنتجات المقلدة

دراسة من إعداد الدكتور ديفيد شيبرد، محاضر رئيسي، كلية علم الجريمة والعدالة الجنائية، جامعة بورتسموث، المملكة المتحدة؛ والسيدة كيت ويتمان، طالبة لنيل درجة الدكتوراه، كلية المحاسبة والاقتصاد والمالية، جامعة بورتسموث، المملكة المتحدة؛ والدكتور جيريمي ويلسون، أستاذ، كلية العدالة الجنائية، جامعة ولاية ميشيغان، إيست لانسينغ، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيدة آنا بالوكا، طالبة ماجستير، كلية علم الجريمة والعدالة الجنائية، جامعة بورتسموث، المملكة المتحدة

ملخص: تطورت الأسواق الإلكترونية على مدى 20 سنة الماضية لتصبح صناعة قوية ومبتكرة وناجحة بشكل كبير. وهي تدعم الشركات الكبيرة وتمكن رواد الأعمال الناشئين عبر ربطهم بالعملاء في جميع أنحاء العالم. ولكن، هناك جانب مظلم لهذا النجاح: فهو يسهل أيضا التجارة في السلع المقلدة. وعلى النقيض من الصناعات التيسيرية الأخرى، مثل الخدمات اللوجستية ومزودي خدمات الدفع، تجتذب الأسواق الإلكترونية اهتماماً خاصاً لأن ظهور المنتجات المقلدة في واجهات متاجرها، يولد فرصاً واضحة للسيطرة على التجارة غير المشروعة. ويعرض هذا التقرير نتائج البحث الاستكشافي في الممارسات التي تستخدمها عينة من الأسواق الإلكترونية للتعامل مع التجارة في المنتجات المقلدة. ويخلص إلى أن أقلية صغيرة من المنصات تنفذ سياسات هادفة لمكافحة التقليد. ونظرا لتنوع نماذج الأعمال في السوق، يوصي التقرير باتباع نهج قائم على المخاطر لوضع إطار مشترك لمكافحة التقليد بدلاً من قائمة إلزامية من الممارسات.

WIPO/ACE/16/12 Rev.

مواجهة التعدي على الملكية الفكرية على الإنترنت

مساهمات من إعداد اليابان والمكسيك والاتحاد الأوروبي

تكنولوجيات مكافحة التقليد في اليابان - الوضع الراهن والتحديات المقبلة

مساهمة من إعداد السيد تاكيرو نامبا، مسؤول إداري، مكتب دعم الأعمال التجارية الخارجية، شعبة التعاون الدولي، مكتب اليابان للبراءات، طوكيو، اليابان

ملخص: تستعرض هذه الوثيقة ثلاث دراسات استقصائية[3] أجراها مكتب اليابان للبراءات في الفترة من 2014 إلى 2022، مع التركيز على اتجاهات تكنولوجيات مكافحة التقليد المتاحة في السوق اليابانية. ويتمثل الهدف من ذلك في مواجهة التحديات المتزايدة الناجمة عن المنتجات المقلدة، لا سيما في سوق التجارة الإلكترونية الذي يتوسع بسرعة، من خلال توفير التحليلات وآخر المعلومات حول تلك التكنولوجيات للقطاعات

[3] تستند النتائج الواردة في هذه الوثيقة إلى المعلومات المتاحة في وقت إعداد تقارير الدراسات الاستقصائية ذات الصلة. وهي متاحة (باللغة اليابانية فقط) على https://www.jpo.go.jp/resources/report/mohohin/sonota.html.

الصناعية المتضررة من التقليد في اليابان. ولا تسلط النتائج الضوء على فوائد هذه التكنولوجيات فحسب، بل تسلط الضوء أيضًا على الفجوات الناشئة عن اعتمادها في اليابان. ولهذا السبب، يتعين على القطاعين العام والخاص أن يتعاونا من أجل تطوير ونشر التكنولوجيات الفعالة من حيث التكلفة والموثوقة والتي يصعب تقليدها.

دور مورّدي النفاذ إلى الإنترنت ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت في التصدي لانتهاكات الملكية الفكرية وتطوره داخل النظام القانوني المكسيكي

مساهمة من إعداد السيد ألدو فراغوسو باسترانا، نائب المدير العام للملكية الصناعية، المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، مكسيكو سيتي، المكسيك

ملخص: تشرح هذه المساهمة تطور حماية حقوق الملكية الفكرية من التعدي على الإنترنت في المكسيك وتحلل الوضع الحالي، لا سيما فيما يتعلق بالالتزامات المفروضة على مورّدي النفاذ إلى الإنترنت ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت لوقف التعدي على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت. ويصف ممارسة المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) لإصدار أوامر حجب المواقع الإلكترونية ضد هذه الأنواع من الوسطاء قبل وبعد دخول القانون الاتحادي لحماية الملكية الصناعية حيز التنفيذ في عام 2020 ويشرح كيف تم تفسير الأحكام المعمول بها من قبل القضاء المكسيكي في شكل رأي قضائي سيكون بمثابة سابقة.

مكافحة القرصنة عبر الإنترنت للأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث المباشرة في الاتحاد الأوروبي

مساهمة من إعداد السيد هاري تيمينك، رئيس دائرة الملكية الفكرية في العالم الرقمي، المرصد الأوروبي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية، مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، أليكانتي، إسبانيا

ملخص: إن الأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث الثقافية، مثل الحفلات الموسيقية وعروض الأوبرا والمسرحيات الغنائية والعروض المسرحية وبرامج الألعاب، تكتسي أكبر قدر من الأهمية بالنسبة لمشاهديها أثناء بثها المباشر، فتبلغ قيمتها الاقتصادية عندئذ ذروتها. وهذه القيمة الاقتصادية عرضة للخطر، بفعل ازدياد قرصنة الأحداث المباشرة، ولردع ذلك لا بد من انتهاج نُهج جديدة، فالتحدي الذي يعترض منظمي الأحداث والسلطات ومقدمي الخدمات الوسيطة يتمثل في ضرورة اتخاذ التدابير بصورة آنية.

وفي 4 مايو 2023، اعتمدت المفوضية الأوروبية (المفوضية) توصية بشأن مكافحة القرصنة عبر الإنترنت للأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث المباشرة. وشجّعت المفوضية السلطات الوطنية وأصحاب الحقوق ومقدمي الخدمات الوسيطة على اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة إعادة بث هذه الأحداث دون تصريح. وتلك التدابير تشمل المعالجة السريعة للإشعارات واستخدام الأوامر الزجرية المتغيرة والترويج للعروض القانونية وتعزيز التعاون بين إدارات حق المؤلف الوطنية. وقد أنشئ نظام مراقبة لفائدة المفوضية لكي يُقرر بحلول نوفمبر 2025 ما إذا كان من الضروري اتخاذ تدابير أكثر صرامة.

الجوانب التقنية والقانونية والقضائية المرتبطة بإعادة البث غير القانوني لبرامج البث المباشر عن طريق البث عبر الإنترنت

WIPO/ACE/16/13

دراسة من إعداد الدكتورة كانشانا كارياواسام، أستاذة مساعدة، كلية غريفيث للأعمال، جامعة غريفيث، بريسبان، أستراليا

ملخص: تتناول هذه الدراسة الجوانب التقنية والقانونية وجوانب المعالجة القضائية المرتبطة بإعادة البث غير القانوني لبرامج البث المباشر عن طريق البث عبر الإنترنت. وهي تنظر أولاً في طبيعة إعادة البث غير القانوني لبرامج البث المباشر وتحلّل التحديات التي تطرحها تلك الطبيعة بالنسبة إلى هيئات البث وجهات تنظيم الفعاليات وقطاع الترفيه. وتنظر ثانياً فيما إذا كانت توجد حماية بموجب حق المؤلف أو الحقوق المجاورة للمحتوى محل البث المباشر و/أو لبرنامج البث تكون منفصلة عن المادة موضوع البث عن طريق شرح أشكال الحماية المكفولة بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة في إطار الأنظمة الوطنية. وتنظر ثالثاً في التراخيص المختلفة اللازمة لتكون هيئة البث ممتثلة لقوانين حق المؤلف وتحصل على الحقوق اللازمة من مالكي المحتوى. وتنظر رابعاً في الأساليب المتنوعة التي تستخدمها جهات البث عبر الإنترنت غير المصرح لها عند إعادة بث برامج البث المباشر. وتبيّن كيف تسجِّل تلك الأساليب غير القانونية مواد برامج البث المباشر وتعيد بثها دون إذن. وتستعرض التدابير التشريعية والتنظيمية المطبَّقة عالمياً في مجال مكافحة البث غير القانوني عبر الإنترنت، بما في ذلك سبل الانتصاف القائمة، وتقيّم فعالية هذه الاستراتيجيات في ردع التعدي على حق المؤلف. وأخيراً، تبيّن الدراسة القيود المحتملة لسبل الانتصاف القائمة، بما في ذلك الصعوبات القانونية والتقنية والتشغيلية التي لم تُحَل بعد. وتشدد على الأهمية الملحة لتنفيذ تدابير إنفاذ فعالة ووضع مجموعة من القواعد المتفق عليها على نطاق واسع من أجل مكافحة إعادة البث غير القانوني للأحداث الحية عن طريق البث عبر الإنترنت.

WIPO/ACE/16/14

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية

مساهمات من إعداد أوغندا والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وكمبوديا وكينيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية

تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في كمبوديا

مساهمة من إعداد السيد إيونغ تشايهونغ، نائب مدير إدارة الملكية الفكرية، وزارة التجارة، بنوم بنه، كمبوديا

ملخص: منذ أن أصبحت كمبوديا عضوا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في عام 1995 ومنظمة التجارة العالمية في عام 2004، تطور نظام الملكية الفكرية في البلاد تدريجيا، مما يدل على اتخاذ منحى إيجابي في حماية حقوق الملكية الفكرية واستخدامها كوسيلة أداة حيوية للنمو الاقتصادي الوطني والحد من الفقر، بما يتماشى مع الاستراتيجية المستطيلة التي وضعتها الحكومة. ومن أجل الامتثال للمعايير الدولية وتقليص فجوة التنمية على المستويين الإقليمي والدولي، سن البلد العديد من قوانين ولوائح الملكية الفكرية الرئيسية وانضم إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية للملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع وتعزيز التعاون الدولي في المجالات المتعلقة بالملكية الفكرية مع بلدان المنطقة. وهذا هو الحال بشكل خاص مع منظمات مثل الويبو ومكتب اليابان للبراءات وإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية والمكتب الكوري للملكية الفكرية، والتي تساهم بشكل كبير في تطوير نظام الملكية الفكرية في كمبوديا

المجلس المشترك بين الوزارات المعني بالملكية الفكرية: تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الجمهورية الدومينيكية

مساهمة أعدتها السيدة آرمي فيريرا ربيس، نائبة المدعي العام ومنسقة وحدة الملكية الفكرية والقضاء على الاتجار غير المشروع، مكتب المدعي العام، سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية

ملخص: يضفي إنشاء المجلس الوزاري المشترك المعني بالملكية الفكرية (المجلس) طابعا رسميا على التآزر الذي طورته جميع المؤسسات الحكومية في الجمهورية الدومينيكية فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وقد ولد المجلس نتيجة الحاجة إلى العمل بشكل مشترك وشامل بشأن مختلف قضايا الملكية الفكرية، حيث عملت كل مؤسسة تاريخيا بشكل مستقل في هذا المجال، مما لم يسفر عن نتائج تقنية أو عملية جيدة. ويؤكد المجلس من جديد على الملكية الفكرية كأولوية للجمهورية الدومينيكية عبر ثلاثة محاور: الاعتراف بالحقوق وأهمية التميز في التسجيل، وتعزيز الإبداع والابتكار وإنفاذ الملكية الفكرية. ويهدف العمل على إنفاذ الملكية الفكرية إلى ضمان احترام حقوق أصحاب الحقوق وكذلك حماية المستهلكين النهائيين بشكل فعال، مما يساهم في سلامة المواطنين.

مكافحة المنتجات المقلدة: خطوات كينيا الحاسمة نحو حماية الملكية الفكرية وإنفاذها

مساهمة من إعداد الدكتورة روبي مبوغوا نجوروج كينغا، المديرة التنفيذية/الرئيسة التنفيذية، هيئة مكافحة التقليد (ACA)، نيروبي، كينيا

ملخص: يتفاقم تحدي التقليد في جميع أنحاء العالم. وتظهر نتائج الأبحاث أن آفة التقليد تستمر في الانتشار كالنار في الهشيم بسبب انتشار تقنيات الإنتاج الضخم، وربحية هذا النشاط غير القانوني، وعلاقة المستهلكين القوية مع المنتجات ذات العلامات التجارية. ولم تسلم كينيا من ذلك. وينتهك التقليد حقوق الملكية الفكرية لأصحاب العلامات التجارية ويخنق الابتكار والتجارة المشروعة والقانونية. ولتبسيط الجهود المتباينة السابقة في مكافحة التقليد في كينيا، أنشئت هيئة مكافحة التقليد، وهي هيئة مكرسة حصريا للمسألة ولها سلطات إنفاذ العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبراءات، قبل 13 عاما. وتتفق أعمال الهيئة في مجال حماية الملكية الفكرية وإنفاذها مع التزام كينيا بموجب الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والدولية. ومنذ ذلك الحين قادت الهيئة جهود مكافحة التقليد من خلال البحث والتوعية العامة والإنفاذ. وقد أدت أعمال الإنفاذ إلى مصادرة سلع مقلدة بقيمة 3.4 مليار شلن كيني (حوالي 19.9 مليون دولار أمريكي) وتدمير سلع بقيمة 958.42 مليون شلن كيني (حوالي 6.35 مليون دولار أمريكي).

أحدث عمليات شرطة التكنولوجيا التابعة لمكتب كوريا للملكية الفكرية: إطلاق مركز متكامل للإبلاغ والاستشارات وإجراء التحقيقات الدولية المشتركة

مساهمة من إعداد السيد بونغسو لي، محقق في شعبة شرطة التكنولوجيا والتصميم، مكتب كوريا للملكية الفكرية، دايجون، جمهورية كوريا

ملخص: الشرطة القضائية الخاصة التابعة لمكتب كوريا للملكية الفكرية هي سلطة التحقيق في التعدي على العلامات التجارية والبراءات والتصاميم والأسرار التجارية. وحتى مع تزايد الإبلاغ عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية بسرعة، واصلت الشرطة القضائية الخاصة القيام بأنشطة إنفاذ فعالة مما أدى إلى زيادة الاعتقالات وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية.

ولمواصلة تعزيز خبرة الشرطة القضائية الخاصة في التحقيق، أطلق مكتب كوريا للملكية الفكرية قسم شرطة التكنولوجيا والتصميم (شرطة التكنولوجيا) في عام 2021. وأنشأ مركز متكامل للإبلاغ والاستشارات بشأن التعدي على الملكية الفكرية في عام 2022 بغية تحسين الخدمات العامة للتعامل مع التعدي على الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، شرع مكتب كوريا للملكية الفكرية في عام 2023 في إجراء بحث لإنشاء شبكة دولية تعاونية تضم سلطات التحقيق، وهو أمر أساسي لإنفاذ الملكية الفكرية بشكل شامل. وتعرض هذه المساهمة عمليات شرطة التكنولوجيا

التابعة لمكتب كوريا للملكية الفكرية بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من خلال المركز المتكامل للإبلاغ والاستشارات ونظام التحقيقات الدولية المشتركة.

تنسيق جهود انفاذ حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية

مساهمة من إعداد الأستاذ ياسر الدباسي، المدير التنفيذي لإدارة احترام الملكية الفكرية، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص: تم اعداد هذه الورقة للتحدث عن بعض الجهود المبذولة من قبل الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والشراكة مع القطاع الخاص والوسطاء وتفعيل دور أصحاب الحقوق ومن يمثلهم في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وذلك لتأكيد الترابط والتكامل وتوحيد الجهود في سبيل تعزيز وتطوير منظومة الإنفاذ في المملكة العربية السعودية. ومن ضمن الجهود المبذولة في تعزيز منظومة الإنفاذ تم العمل على تنفيذ عدد من المبادرات منها مبادرة تأسيس اللجنة الدائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومبادرة مجلس احترام الملكية الفكرية، والتي سيتم التفصيل عنها في هذه الورقة. وتقدم هذه المساهمة لمحة عامة عن هذه المبادرات، بما في ذلك غرضها ووظائفها وأهدافها وإنجازاتها.

تجربة مكتب خدمات التسجيل في أوغندا في تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيدة ميرسي كينوبويشو، أمينة السجل العام، مكتب خدمات التسجيل في أوغندا، كمبالا

ملخص: أنشأ مكتب خدمات التسجيل في أوغندا وحدة إنفاذ داخلية في عام 2016 بهدف ضمان تنفيذ حقوق الملكية الفكرية بنحو فعال. وتعرض هذه المساهمة نظرة عامة حول هيكل وحدة الإنفاذ، وعملية إنشائها والعوامل التي أدت إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تغطي المساهمة إنجازات وحدة الإنفاذ، بالإضافة إلى بعض التحديات التي واجهتها وبعض التحسينات التي تخطط لإجرائها في المستقبل.

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في الولايات المتحدة

مساهمة من إعداد السيدة سمر كوستلنيك، مستشارة في مجال السياسات، مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

ملخص: لقد كان لدى الولايات المتحدة هيئة تنسيقية معنية بالملكية الفكرية، بشكل ما، منذ عام 1999. وقد أُنشئ الهيكل الحالي - مكتب منسّق إنفاذ الملكية الفكرية (IPEC) - في عام 2008 من أجل إسداء المشورة للرئيس والتنسيق مع الوزارات والوكالات التابعة لمجلس الوزراء بشأن وضع السياسة والاستراتيجية العامتين للملكية الفكرية في الولايات المتحدة، وتعزيز الابتكار والإبداع، وضمان حماية الملكية الفكرية وإنفاذها بشكل فعّال، محلياً وخارجياً.

وبالتعاون مع العديد من الوزراء ورؤساء الوكالات على مستوى الإدارة، يقوم مكتب منسّق إنفاذ الملكية الفكرية، بجملة أمور منها، تنسيق وضع خطة استراتيجية مشتركة بشأن إنفاذ الملكية الفكرية، وتقديم تقارير إلى الرئيس والكونغرس بشأن برامج إنفاذ الملكية الفكرية المحلية والدولية.

ويعمل مكتب منسّق إنفاذ الملكية الفكرية بانتظام مع الهيئة المشتركة بين وكالات الملكية الفكرية التابعة لحكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك المركز الوطني لتنسيق حقوق الملكية الفكرية، كجزء من نهج "الحكومة بأسرها" بشأن إنفاذ الملكية الفكرية.

WIPO/ACE/16/15

الذكاء الاصطناعي وإنفاذ الملكية الفكرية

مساهمات من إعداد السيد دينيس كولوبي وCountercheck و Universal Music Group وMercado Libre

الذكاء الاصطناعي وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية – نظرة عامة على التحديات والفرص

مساهمة من إعداد السيد دينيس كولوبي، زميل أبحاث أول، كلية الفنون الإبداعية، جامعة هيرتفوردشاير، هاتفيلد، المملكة المتحدة

ملخص: تلخص هذه المساهمة نتائج الدراسة البحثية المعنونة "الذكاء الاصطناعي وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية". وتوضح المساهمة التعريفات الأساسية، وتشرح المنهجية المستخدمة قبل الإبلاغ عن نتائج الدراسة. وبالتحديد، تبيّن المساهمة الفرص المتاحة في استخدام الذكاء الاصطناعي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، مثل تحسين الكشف عن المحتوى المتعدي على حق المؤلف، والتعرّف على التصاميم، والكشف بشكل أسرع عن إساءة استخدام العلامات التجارية. وفي ذات الوقت، تشكل التكاليف وانعدام الشفافية وقضايا تبادل البيانات والاعتبارات الأخلاقية بعضًا من تحديات الذكاء الاصطناعي. وتخلص المساهمة إلى أنه على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يقدم حلولاً واعدة، إلا أن التوجيه الدقيق والاهتمام بالحدود الأخلاقية والمعنوية والقانونية أمر ضروري قبل زيادة اعتماده.

نهج مبتكر لمكافحة التقليد: فحص الطرود المدعوم بالذكاء الاصطناعي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيدة كارولينا زيتنيكوفا، مديرة قانونية في مجال الملكية الفكرية وحماية العلامة التجارية، شركة Countercheck GmbH، برلين، ألمانيا

ملخص: يعتمد حل مكافحة التقليد المُقدَّم من Countercheck على تكنولوجيا قائمة على الذكاء الاصطناعي، ما يساعد على حماية المستهلكين من السلع الخطرة وإنفاذ حقوق أصحاب الملكية الفكرية.

أُدخِل برنامج Countercheck في منتصف السلسلة اللوجستية تماماً، وثُبِّت مباشرة على أجهزة موجودة مسبقاً في مراكز الفرز التابعة لشركات الخدمات اللوجستية. ويراقب البرنامج جميع الطرود الواردة عبر المركز للكشف عن الطرود التي يُحتمل أن تحتوي على منتجات مقلدة واعتراضها.

تمثل الأطر القانونية القديمة، التي لم تواكب التطور الهائل للتجارة الإلكترونية، تحدياً كبيراً تواجهه Countercheck أثناء إنشاء نموذج أعمالها. وتتضرَّر فاعلية جهود مكافحة التقليد بسبب عدم مرونة آليات مصادرة السلع المقلدة في تدفقات الطرود البريدية وتدميرها إلى جانب الافتقار إلى الصلاحيات اللازمة للاستجابات الفعالة والسريعة للمزورين العاملين في الأسواق الداخلية.

تتبنى شركات الخدمات اللوجستية بشكل متزايد نهج عدم التسامح إطلاقاً مع السلع المقلدة في شبكاتها. وسيساعد التعاون السلس بين القطاعين العام والخاص ضمن جميع الجهات الفاعلة في الصناعة على مواجهة التحديات الجديدة في مكافحة المنتجات المقلدة.

الذكاء الاصطناعي في صناعة الموسيقى: استخدامه من قبل القراصنة وأصحاب الحقوق

مساهمة من إعداد السيد غرايم غرانت، نائب رئيس حماية المحتوى العالمي، مجموعة يونيفرسال الموسيقية، هيلفرسوم، هولندا

ملخص: تحدد هذه المساهمة آراء مجموعة يونيفرسال الموسيقية (UMG) حول الذكاء الاصطناعي (AI) مع التركيز على استخدامه بشكل مسؤول وسط مخاوف عميقة بشأن التعدي على الملكية الفكرية (IP). وتوظف مجموعة يونيفرسال الموسيقية، بصفتها شركة رائدة في صناعة الموسيقى، الذكاء الاصطناعي لتطبيقات مختلفة منها مجموعة متنوعة من الاستخدامات تتنوع بين المساعدة التسويقية والأداة الإبداعية. ورغم أن الذكاء الاصطناعي يحمل إمكانات كبيرة للابتكار والتوسع، فإن الذكاء الاصطناعي التوليدي يشكل أيضاً مخاطر كبيرة، ليس للمبدعين فحسب، بل للمجتمع الأوسع نطاقاً كذلك. فعلى سبيل المثال، تهدد المُزيّفات العميقة وأي غش آخر للذكاء الاصطناعي التوليدي خصوصية الأفراد وسلامة المستهلكين. وتتعمق المساهمة في الأنشطة المتزايدة غير المصرح بها، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي لتقليد الفنانين وتوليد مقاطع موسيقية احتيالية والتدريب غير المرخص لمنصات الذكاء الاصطناعي على المصنفات الموسيقية. وتنتشر هذه الاستخدامات غير المصرح بها بشكل متزايد عبر المنصات الرقمية، ما يشكل تحديات في إنفاذ الملكية الفكرية ويثير مخاوف بشأن نزاهة مصنفات الفنانين في المستقبل. وتخلص مجموعة يونيفرسال الموسيقية إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يخدم مصالح الفنانين والإبداع حال استخدامه بمسؤولية، لكنه يمثل تهديداً كبيراً في حال استخدامه بشكل غير مسؤول.

استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل Mercado Libre للكشف عن التعدي على الملكية الفكرية والقضاء عليه

مساهمة من إعداد السيد غوستافو بيرتيلي، مدير التعلم الآلي وتقديم خدمات التعلم الآلي والتكنولوجيا، والسيدة غوادالوبي ياميلا غارسيا كريسبو، مديرة حماية العلامة التجارية، العلاقات القانونية والحكومية، Mercado Libre، بوينس أيريس، الأرجنتين

ملخص: تتناول العديد من الأطر القانونية حول العالم تقييد مسؤولية وسطاء الإنترنت والنص على آليات للشكوى للإبلاغ عن العروض التي تتعدى على حق المؤلف أو حقوق الملكية الصناعية. ومع ذلك، لم تعتمد سوى بضع بلدان في أمريكا اللاتينية اللوائح والنظم المنظمة لهذا الغرض.

ويعني ذلك أن السعي وراء طرق لمنع إدراج المنتجات المقلدة وتحقيق معايير عالية لجودة خدماتها ومنصات التجارة الإلكترونية التي تعمل في الإقليم من شأنه أن يتصدى لتحديات التنظيم الذاتي وغياب الملاذات الآمنة.

وعلاوة على ذلك، يستوجب تنفيذ أفضل الممارسات في هذا المجال تكميل آليات الإبلاغ بنماذج الذكاء الاصطناعي الرامية إلى اكتشاف السلع المتعدية عند إدراجها للبيع بشكل استباقي وآلي. ويضيف ذلك تحدياً آخر يتعلق بتحليل التقارير الواردة من أصحاب الملكية الفكرية، بغية إنشاء مصدراً موثوقاً ومحدثاً للمعلومات بشأن هذه التحديات. وتتناول هذه الوثيقة النهج الذي اتبعته منصة Mercado Libre في أمريكا اللاتينية.

وقد شكل إعداد حلول لمكافحة إدراج السلع المقلدة على منصات التجارة الإلكترونية في أمريكا اللاتينية تحديات محددة. وتركز هذه المساهمة، التي لا يُقصد أن تكون حصرية، على الآليات التي وضعتها Mercado Libre بهدف حذف قوائم السلع المقلدة من منصات التجارة الإلكترونية من المواقع الأعضاء، وفحص ذلك من منظور قانوني وتكنولوجي.

WIPO/ACE/16/16

الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في الويبو
مساهمة من إعداد الأمانة

ملخص: تلخص هذه الوثيقة نتائج دراسة استقصائية أجرتها الويبو في عام 2023 لتجميع معلومات عن الملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية في دولها الأعضاء، بهدف تحسين فهم تنوع النهج الوطنية للملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية وتدابيرها، والاحتياجات المتباينة للمدعين العامين في جرائم الملكية الفكرية، لإرشاد الويبو بشأن تقديم مساعدة أكثر استهدافًا وتأثيرًا للمدعين العامين الوطنيين.

وقد سعت الدراسة الاستقصائية إلى تحصيل معلومات عن العناصر الأساسية للأنظمة الوطنية للملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية (على سبيل المثال، أنواع انتهاكات الملكية الفكرية التي تخضع لعقوبات جنائية، وطبيعة نظام الملاحقة القضائية، وكيفية بدء الإجراءات)؛ ودورها داخل أجهزة النيابة العامة الجنائية بشكل عام (على سبيل المثال، ما إذا كانت ملاحقة جرائم الملكية الفكرية متخصصة، وكيف تدمج مع مجالات أخرى للملاحقة الجنائية، بما في ذلك ملاحقة القرصنة الرقمية لحق المؤلف؛ ومعارف ومهارات المدعين العامين في مجال الملكية الفكرية)؛ وتوفر إجراءات مثل إغلاق/مصادرة المواقع الإلكترونية المخالفة؛ ومعلومات إحصائية عن الملاحقات القضائية واسترداد الأصول غير القانونية؛ والنجاحات والتحديات التي تواجهها الأنظمة الوطنية للملاحقة القضائية لجرائم الملكية الفكرية.

WIPO/ACE/16/17

تجارب وطنية في ملاحقة جرائم الملكية الفكرية
مساهمتان من إعداد الجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا

مقاضاة مرتكبي جرائم الملكية الفكرية في الجمهورية الدومينيكية

مساهمة من إعداد السيدة آرمي فيريرا رييس، نائبة المدعي العام ومنسقة وحدة الملكية الفكرية والقضاء على التجارة غير المشروعة، مكتب المدعي العام، سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية

ملخص: إن أهمية الدور المركزي للدولة في حماية حقوق الملكية الفكرية وكل ما ينطوي عليه ذلك، بما في ذلك مقاضاة مرتكبي الجرائم التي تنتهك هذه الحقوق، كان الدافع لإنشاء نظام ديناميكي لخدمة ضحايا جرائم الملكية الفكرية. وتحقيقًا لهذه الغاية، أُنشئت وحدة الملكية الفكرية التابعة لمكتب المدعي العام، والتي عينت مدعيًا عامًا منسقا متخصصًا في التحقيق في جرائم الملكية الفكرية في كل دائرة قضائية.

وأدى إيلاء أهمية كبرى للمدعي العام المنسق إلى تعزيز التواصل والتعاون مع المؤسسات الأخرى في الجمهورية الدومينيكية التي تشكل جزءًا من النظام الإيكولوجي للملكية الفكرية. ومن الناحية العملية، يعني ذلك الوعي بأدوار كل مؤسسة في مجال الملكية الفكرية وإعطائها قيمة أكبر وإيجاد أفضل السبل لدمج هذه الأدوار وظيفيًا نحو الهدف المشترك المتمثل في إنشاء نظام متوازن للملكية الفكرية، يشمل الاعتراف بالحقوق وتعزيز الفاعلين في الإبداع والابتكار والدفاع عن الحقوق ضد وقوع الجرائم التي تمسها.

ملاحقة تسرب التكنولوجيا في جمهورية كوريا

مساهمة من إعداد السيدة سونهوا لي، مدعية عامة، قسم التحقيقات السيبرانية، قسم تحقيقات العلوم الجنائية، مكتب المدعي العام الأعلى، سيول، جمهورية كوريا

ملخص: يعتبر الكشف غير المصرح به عن المعلومات المحمية والسرية (تسرب التكنولوجيا) المتعلقة بالتكنولوجيا جريمة تهدد الأمن القومي وبقاء الشركات، ويجب منعه من خلال تطبيق العقوبات الرادعة، والتي تشمل العقوبات القاسية والحرمان الاقتصادي. وإقراراً لأهمية حماية الأسرار التجارية والتكنولوجيا الصناعية المتطورة، أنشأ مكتب المدعي العام الأعلى (SPO) مركز دعم التحقيق في جرائم تسرب التكنولوجيا في سبتمبر 2022.

يعمل مكتب المدعي العام الأعلى جاهداً على تحسين النظام لضمان إجراء تحقيق صارم ووضع عقوبة تتناسب مع خطورة جريمة تسرب التكنولوجيا من خلال مجموعة متنوعة من الجهود، والتي تشمل (1) زيادة عدد المدعين العامين والمحققين المكرسين لجريمة تسرب التكنولوجيا؛ (2) وتعزيز الدعم والخبرة في مجال التحقيق؛ (3) ومراجعة معايير معالجة قضايا الادعاء؛ (4) ومراجعة معايير إصدار الأحكام؛ (5) وتوطيد العلاقات التعاونية مع المنظمات المعنية.

وسيواصل مكتب المدعي العام الأعلى أخذ زمام المبادرة في حماية التكنولوجيا، والتي تعد من الأصول الوطنية الرئيسية واستراتيجية البقاء في المستقبل.

إلغاء مادة من النظام الداخلي الخاص للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ
وثيقة من إعداد الأمانة

[نهاية الوثيقة]